المر: لو نجحت الـ«س. س» لتفادينا الفرز السياسي

في موقف لافت، أعلن النائب ميشال المر أنّ «مبادرة «سين - سين» لو نجحت لكانت الحال مختلفة تماما عمّا هي من عنف واصطفاف وفرز سياسيّ حاد في لبنان وسوريا»، وأكد «أنّ رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان يقوم بواجبه بالدعوة إلى طاولة الحوار في هذه الظروف الدقيقة».

المر مستقبلاً السفير السعودي

وقال المر بعد استقباله أمس سفير المملكة العربية السعودية علي عواض عسيري في مكتبه في عمارة شلهوب، لمدّة ساعة كاملة، يرافقه القائم بأعمال السفارة عبد الله زهرائي: "الحقيقة، سواء كانت في الخفاء أو في العلن، ثابتة وراسخة في الدور السعودي الرائد والمنقذ على الساحة اللبنانية الداخلية. وفي أصعب الظروف، كانت المملكة ولا تزال تدعم لبنان وتعمل من أجل مصلحة أبنائه، كما تعمل من أجل وحدة الصفّ العربي من خلال الجهود المثمرة التي قام بها جلالة الملك في أكثر من محطة، وفي رأيي أنه لو كتب للمبادرة التي سمّيت "سين– سين" النجاح، لما وصلت الأمور إلى ما هي عليه اليوم، فلو نجحت تلك المبادرة لكانت الحال مختلفة تماما عمّا هي من عنف

عسيري: نحرص على دعم وحدة الصفّ الداخليّ في لبنان

واصطفاف وفرز سياسيّ حادّ في لبنان وسوريا. ولكن للأسف، اتُخذت مواقف حادّة في حينه أدّت إلى تراجعها وفشلها ووصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم".

عسيري

من جهته، قال عسيري: "تأتي هذه الزيارة إيمانا منّا في المملكة العربية السعودية، وعلى مستوى القيادة والشعب، بالدور الذي يقوم به دولة الرئيس المر في وحدة الصفّ اللبناني، ونحن نتشارك معه في هذا التوجّه، وقد كانت زيارة مجاملة ونقاش في كلّ التطوّرات محليّا وإقليميّا".

وأكّد عسيري حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز على "وقف نزف الدم في سوريا، وبذل أقصى الجهود العربية المشتركة لوقف موجة العنف، وهذا كان واضحا من خلال اجتماع مجلس الوزراء السعودي الأسبوع الماضي"، وقال: "إنّنا نحرص كلّ الحرص على دعم لبنان ووحدة الصفّ الداخلي، والمملكة تؤكّد وحدة الصفّ الشاملة مع جميع الأفرقاء بلا استثناء ليبقى لبنان محصّناً، وقد آن الأوان أن يكون لبنان مصوناً من أيّ تداعيات قد يتعرّض لها، ونتمنّى أن تستمرّ الجامعة العربية في جهودهما لما فيه خير الجميع".

جسر جلّ الديب

من جهة أخرى، وصلت قضيّة جسر جلّ الديب، إلى خواتيمها بعد سلسلة اجتماعات عقدت في مكتب المر في العمارة، لإيجاد الحلّ الملائم لها. وقد توّجت هذه الاجتماعات مساء أمس الأوّل باتّفاق وقّعه رؤساء بلديّات أنطلياس إيلي فرحات، جلّ الديب إدوار أبو جودة، الزلقا – عمارة شلهوب ميشال عسّاف المر، والمدير العام للبلديّات خليل الحجل. وانضمّ إلى الاجتماع نائب رئيس الحكومة سمير مقبل المكلّف متابعة المشروع، وذلك في حضور رئيسة اتّحاد بلديّات المتن الشمالي ميرنا المر.

وبعدما عرض المجتمعون آخر ما توصّلت إليه الدراسات والمساعي القائمة، توافق الجميع على تأكيد الاتّفاق الذي يزيل جسر الحديد والبدء بالمخطّط الجديد المتّفق عليه لإنشاء تقاطع ينهي أزمة السير على مدخل بيروت الشرقي والغربي.

إثر الاجتماع الذي استمرّ ثلاث ساعات، قال المر: "بعد اجتماعات عدّة مع رؤساء البلديات ونائب رئيس الحكومة سمير مقبل ورئيس مجلس الإنماء والإعمار المهندس نبيل الجسر والمهندسين، توصّلنا إلى خلاصة أنّه لا يمكن الإبقاء على جسر الحديد في جلّ الديب نظراً إلى خطورة بقائه وحالته التي تحتّم سقوطه في أيّ لحظة على الناس، ووقوع كارثة لا نعرف كيف ستنتهي، وعليه اتّفقنا أوّلا على إلغاء هذا الجسر والبدء بإقامة تقاطع جديد في أسرع وقت وفق ما اتّفق عليه من مخطّط يتفادى أزمة السير للمتوجّهين من الشمال وكسروان وقرى المتن وبالعكس، بعدما تفاقمت هذه الأزمة على مدخل بيروت الشرقي". وأضاف: "وقّع الاتّفاق رئيس مجلس الإنماء والإعمار ورؤساء بلديات الزلقا – عمارة شلهوب وجلّ الديب وأنطلياس ونائب رئيس الحكومة مقبل، على أن يقوم كلّ فرد منهم بمتابعة المهمّة الموكولة إليه كي لا يبقى الاتّفاق حبراً على ورق، والطلب من مجلس الوزراء الموافقة على البدء بتنفيذ المشروع الجديد الذي يؤمّن أكثر من مدخل إلى المتن وإلى بقيّة الاتّجاهات، وسيكون على مسلكين شرقي وغربي".

وشدّد المر على أهمّية "إقرار الاتّفاق المرفوع إلى مجلس الوزراء كما هو من

إزالة جسر جلّ الديب في 30 كانون الثاني للبدء بتنفيذ مشروع تقاطع لتفادي أزمة السير

دون أيّ تعديل، لأنّه في حال تمّ تعديل أيّ بند فيه يبطل مفعوله، في اعتبار أنّ الموقّعين من رؤساء البلديات يمثّلون الأهالي، وهم يعرفون جيّدا الحاجة الملحّة لبلداتهم"، مشيرا إلى أنّه تحدّد 30 كانون الثاني موعد إزالة جسر الحديد والبدء بتنفيذ المشروع".

وعن تمويل المشروع، لفت المر إلى أنّ "التمويل السابق موجود بقيمة عشرة ملايين دولار"، وقال: "إذا لزم الأمر من المفروض على الحكومة المساهمة بدورها من أجل حلّ معضلة السير هذه، لأنّها لا تعني أزمة جلّ الديب وحدها، بل تشكّل حلّا لمدخل بيروت الشرقيّة".

وسئل المر عن دعوة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان إلى طاولة الحوار، فأجاب: "الرئيس سليمان يقوم بواجباته كرئيس للجمهورية، وقد يوجّه الدعوة إلى طاولة الحوار، وعليه يتوقف الأمر إلى من سيلبّي الدعوة، وما هي النقاط على جدول الأعمال، ومهما كانت النتيجة يكون الرئيس قام بواجباته في هذه الظروف الدقيقة".

مقبل

ومن جهته أعلن مقبل التوصّل إلى اتّفاق، فقال: "أوّلا، أتوجّه بالشكر إلى دولة الرئيس ميشال المر الذي عمل من أجل جمع رؤساء البلديّات وتوحيد قرارهم حول الحلّ المنشود لجسر جلّ الديب. ثانيا، نشكره على الصعيد الهندسيّ، حيث وضع خبرته للوصول إلى هذا الحلّ. وعليه، نحن الآن في صدد رفع هذا الاتّفاق إلى مجلس الوزراء لإصدار القرار اللازم من أجل البدء بتنفيذ المشروع". ■

المر مترئّساً اجتماعاً لحلّ مشكلة جسر جلّ الديب

14 آذار: حزب الله مسؤول عن أحداث الجنوب

اتهمت الأمانة العامة لقوى 14 آذار النظام السوري بالوقوف وراء الانفجار الذي تعرّضت له الكتيبة الفرنسية منذ أيام، ودعت السلطة السياسيّة بجيشها وأجهزتها الأمنيّة إلى السهر على التزام لبنان كامل مندرجات القرار الدولي 1701.

دانت الأمانة العامة بعد اجتماعها الأسبوعي بأشدّ العبارات «الاعتداء الذي تعرّضت له الكتيبة الفرنسيّة العاملة في إطار «اليونيفيل» في جنوب لبنان، واستنكرت إطلاق الصواريخ من الجنوب، سواء تلك التي تسقط في إسرائيل أو داخل الأراضي اللبنانيّة».

وأضافت: «إذا كنا في أساس الإجماع على اتهام النظام السوريّ بهذه الأعمال المرتكبة على إيقاع أزمته من أجل توجيه رسائل معيّنة، فنحن نحمّل «حزب الله» مسؤوليّة كاملة في هذا المجال كونه الجهة الممسكة واقعاً بأمن الجنوب وفي منطقة عمليّات «اليونيفيل» تحديداً»، مشدّدة على أنّ «مهمّة السلطة السياسيّة بجيشها وأجهزتها الأمنيّة السهر على التزام لبنان كامل مندرجات القرار الدولي 1701، وكشف الفاعلين وهويتهم».

إلى ذلك، استنكرت الأمانة العامة «عمليات الخطف وآخرها خطف المواطن أحمد زيدان قبل إطلاقه على نحو ملتبس من دون دور واضح للأجهزة في هذا الإطار»، مشيرة إلى أنّ «اللبنانيين تمكنوا من معرفة هوية المخطوف ولكن لم يتمكنوا من معرفة هوية الخاطف».

ورأت أنّ «ما يجري بين خطف ناشطين سوريين واختطاف مواطنين لبنانيين وجرائم قتل وسرقات، لهو تعبير عن وضع أمنيٍّ متدهور ومثير للقلق وهو أكثر من ذلك عنوان لانهيار الدولة وسقوط سيادتها في معظم المجالات»، داعية السلطة إلى «تحمّل مسؤوليّاتها تجاه اللبنانيين». وفي الوقت الذي أكدت فيه «دعمها مطلب تصحيح الأجور في ظلّ التخبّط الحكوميّ بين تصحيح يعاد النظر فيه ثمّ تصحيح يرى المعنيّون به أنّ فيه مسارب عدّة»، استغربت الأمانة العامة أن «تكون قوى سياسيّة معيّنة مع القرار الحكومي داخل مجلس الوزراء وضدّه داخل النقابات».

وحمّلت «الحكومة المسؤولية الكاملة عن الاعتراف بالنازحين السوريين، ولا سيما في منطقة وادي خالد كلاجئين فرضت عليهم ظروف بلدهم النزوح وليس فارين من وجه القانون»، مشدّدة على أنّ «الاعتداء المتكرّر على الأراضي اللبنانية من الجيش السوري وآخره تمشيط منطقة عرسال بالرصاص وسقوط جريحين لبنانيّين يشكل خرقاً واضحاً لسيادة لبنان وسلامة أراضيه». ■